

المقاطعة الشعبية للاستفتاء تعيق فتح السلطة الجزائرية صفحة جديدة مع الشارع

منطقة القبائل تواصل تمردها على الاستحقاقات السياسية للسلطة



صابر بليدي

خلفت نسب المشاركة الضعيفة في الاستفتاء على الدستور الجزائري الجديد الذي جرى الأحد نفس إفرات المواعيد الانتخابية السابقة حيث كانت المقاطعة الشعبية واسعة كما توقع مراقبون لاسيما في منطقة القبائل التي واصلت "تمردها" على الاستحقاقات التي تنظمها السلطات الجزائرية.

الجزائر - يتجه الدستور الجديد الذي تقرر في نفس الإفرات التي خلفتها الاستحقاقات الانتخابية السابقة، في ظل خروج منطقة القبائل عن المسار المنتهج من طرف السلطة، وإيداع عدم تفاعلها الكلي مع الاستحقاق، مما اضطر السلطات المنظمة إلى إغلاق صناديق الاقتراع هناك قبل منتصف النهار.

وفتحت صناديق الاقتراع أمس الأحد حيث كان من المتوقع أن يتوجه حوالي 25 مليون جزائري للإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء على الدستور الجديد الذي أرادت السلطات أن يفتح صفحة جديدة مع الشارع، لكن يبدو أن الأمور ستبقى على حالها حيث أعلنت السلطة المستقلة لتنظيم الانتخابات عن إغلاق مكاتب الاقتراع في محافظة بجاية، بعد استحالة تنظيم الاستفتاء بسبب إصرار المواطنين على إسقاطه في محافظاتهم، لتتضمن بذلك إلى أجزاء كبيرة من محافظات منطقة القبائل كالتي بوزو وبومرداس.

30

في المئة نسبة المشاركة في محافظتي إليزي وتمنراست (شرق)، بينما لم تتجاوز النسبة 1 في المئة في منطقة القبائل

وأعلن بيان السلطة، بأنه "تم إعلان غلق مكاتب الاقتراع بعد استحالة تنظيم الاستفتاء في ربوع المحافظة، التي سجلت إلى غاية الساعة الـ 11 من صباح الأحد نسبة 0.28 في المئة، بينما سجلت نسبة المشاركة عبر عموم البلاد في نفس الساعة حوالي ستة في المئة". وتوقع مراقبون مقاطعة شعبية شاملة للاستحقاق في منطقة القبائل،

بعد قيام شبان محتجين بتخريب وإتلاف وسائل وأوراق الاستفتاء عشية يوم الاستفتاء، ليتكرر بذلك سيناريو تمرد المنطقة على مسارات السلطة المتخذة منذ سنوات، حيث كانت تسجل في كل موعد معارضتها الشديدة للاستحقاقات الانتخابية خلال السنوات الأخيرة. وأمام إصرار السلطة على تمرير الدستور الجديد، في إطار خطاب "التغيير والجزائر الجديدة"، والخروج من تركة "العصابة" (النظام السابق)، يبدو أن الطريق أمام الوثيقة المذكورة لن يكون مفروشا بالسجاد الأحمر، بعد بروز مؤشرات زج الدستور المذكور بالبلاد في أزمة جديدة، بسبب افتقاده للتوافق وملاحقته بأزمة شرعية شعبية جديدة، ودخول منطقة بكاملها من جسم الدولة في حالة تمرد سياسي.

وخيمت منذ الساعات الأولى ليوم الاستفتاء حالة من الفتنور على مكاتب الاقتراع في مختلف ربوع محافظات الجمهورية، فرغم محاولات وسائل إعلام مولية للسلطة بث صور وتسجيلات عن حماس المواطنين للإدلاء بأصواتهم، إلا أن شبكات التواصل الاجتماعي التي باتت تشكل إعلاما موثوقا به لدى الرأي العام نقلت أصداء مقاطعة الاستحقاق. وفي جولة لـ "العرب" في مكنتي اقتراع بالعاصمة، في ساعات أولى من

يوم الاقتراع، كان الجو يميل إلى الفتور فباستثناء موظفي الاقتراع والقائمين على العملية من عناصر الأمن والدفاع الذاتي، ودفاتر وأوراق الاستفتاء، فإنه لا شيء في الخارج يوحي بأن البلاد تشهد استفتاء، واندارا ما يظهر رجل أو امرأة قادمة من أجل التصويت. وكان من الضروري العودة قبل منتصف النهار لعناية الأجواء، إلا أنها كانت نفسها فلا شيء يوحي باستحقاق انتخابي، وكان لا بد من الانتظار أكثر للحصول على تعليق من أحد المقترعين حيث لاحظت الحاجة زينب (70 عاما)، تستند على عكازها وفي يدها حقيبتها الصغيرة بغرض التعبير عن رأيها في الدستور. والحاجة زينب، العجوز العاصمة، تبغى وافية للاستحقاقات الانتخابية ولا يهيمها مضمونها، فهي تعتقد أن عدم الإدلاء بصوتها سيحرمها من حقها في منحة والدها شهيد ثورة التحرير، ولا يهيمها ماذا تضع في صندوق الاقتراع، ومن أمثالها الكثير من الجزائريين الذين لا يتأخرون عن مواعيد الانتخاب. وخرجت المكتئبة كانت الحركة محتشمة، وحارت الشبان الذين حجزوا مقاعد في مقهى، كانوا غير مباليين تماما بما يجري، وكان الأمر لا يعينهم تماما، وحتى الشباب مسعود (34 عاما)،

الذي كان متحمسا خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة، فقد قرر هذه المرة مقاطعة الاستفتاء، ولما سألته "العرب"، رد بالقول "خدعنا". ومسعود كانت طموحاته عالية في انتخابات ديسمبر 2019 حيث كان يعول على التغيير وتحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن الركود الذي ضرب نشاط بيع الأجهزة الكهرومنزلية، وعدم اقتناعه بمسار السلطة بعد الانتخابات الرئاسية، خيبا آماله وجعله يقرر المقاطعة. ومع ذلك تبقى المحافظات الداخلية الوعاء الانتخابي البارز لاستحقاقات السلطة، فبيما سجلت العاصمة نسبة 7.5 في المئة قبل الساعة الثانية زوالا، كانت النسبة في محافظتي إليزي وتمنراست تناهز حدود الـ 30 في المئة، ولم تتعدى الـ 1 في المئة في منطقة القبائل. وأعلنت المندوبيات المحلية لسلطة تنظيم الانتخابات، عن تسجيل أكثر من 30 في المئة في محافظة إليزي، في أقصى الحدود الجنوبية الشرقية، وأقل بقليل في محافظة تمنراست بأقصى الحدود الجنوبية، وتعدت نسبة الـ 10 في المئة في نفس التوقيت (الثانية زوالا) في العديد من محافظات غرب البلاد، كغليزان وتلمسان ومعسكر.

استقالة لطفي زيتون تختبر تماسك حركة النهضة

صغير الحيدري

وأضاف بن سالم في تصريح لـ "العرب"، "كما أن زيتون كان دائما يدعو إلى التوافق مع رجالات النظام القديم" مؤكدا أن هذه الاستقالة "تدخل في إطار الاحتراب والسجلات الداخلية التي تعرفها النهضة منذ مدة بسبب مؤتمرها الحادي عشر وحول مستقبل العمل السياسي للحركة". ويرى مراقبون أن الأيام المقبلة ستكشف عن مدى تأزم الأوضاع داخل النهضة لاسيما أنه من المقرر أن يتم خلالها الإعلان عن ترشيح لعضو الحركة للمرة الثانية هذا العام، وهو ما سيقابله حتما تصعيد من قبل "مجموعة المئة". وفي هذا الصدد، قال خليفة بن سالم إن "الأيام المقبلة ستكشف عن المسارات التي ستتخذ فيها حركة النهضة، خاصة أن كل المؤشرات تؤكد أن المؤتمر سيُجرى مرة أخرى للعام المقبل مع استمرار ضبابية في تحديد الأجل الزمنية لهذا المؤتمر".



خليفة بن سالم
استقالة لطفي زيتون هي استقالة من الحجم الثقيل دون أدنى شك

وأضاف بن سالم "إذا لم تنجح الحركة في تطوير هذه الأزمة ربما ستاتي استقالات أخرى، خاصة أن المسار العام يدفع نحو تاجيل المؤتمر في ظل عدم التوصل إلى توافقات بشأنه والتعلل بالوضع العام في البلاد (الأزمة الصحية)". وتأتي هذه الاستقالة في وقت يدفع فيه الصقور داخل حركة النهضة الإسلامية، وهم من مؤيدي بقضاء الغنوشي رئيسا للحركة، بمبادرات تستهدف ربح المزيد من الوقت في مواجهة ضغوط مجموعة المئة. وأحدث هذه المبادرات دفع بها القياديان رفيع عبدالسلام وعبدالكريم الهاروني، وتدعو إلى تاجيل المؤتمر من أجل فسح المجال للتوصل إلى توافقات بشأن مضمون هذا المؤتمر وحسم مسألة التمديد للغنوشي من عدمها وهي محسومة قانونيا داخل الحركة حسب الفصل الـ 31 من النظام الداخلي للحزب. وواجهت "مجموعة المئة" هذه المبادرة بتصعيد لآت حيث رفضتها جل القيادات داخل هذه المجموعة ما يشير إلى أن الأزمة داخل النهضة تتصاعد وقد تؤدي إلى انسحاب قيادات وأزمة على غرار سميح ديلو ومحمد بن سالم.

تونس - فتحت استقالة وزير الشؤون المحلية والبيئة السابق في تونس لطفي زيتون من المهام الموكلة إليه داخل حركة النهضة الإسلامية باب التساؤل عن مدى قدرة الحزب على الحفاظ على تماسكه لاسيما في ظل التصعيد المستمر بين الشق المناهض للتمديد لرئيسه راشد الغنوشي والشق الآخر الموالي له. ويرى مراقبون أن هذه الاستقالة تختبر بجدية مدى تماسك الحركة، حيث يتعلق الأمر بقيادة بارز ومن جيل المؤسسين ما سيحفز على الأرحح شخصيات أخرى على الانسحاب في حال تمسك الغنوشي الذي يرأس البرلمان التونسي أيضا بالتمديد له رئيسا للحركة.

وأفادت إذاعة موزابيك المحلية والخاصة بأن لطفي زيتون الذي يوصف بأنه الرجل المعتدل داخل النهضة قد استقال من مجلس شورى الحركة ومن لجنة الإعداد المضموني لمؤتمر الحركة الحادي عشر. كما اعتذر زيتون، الذي كثيرا ما اختلف مع الغنوشي لاسيما عند تشبث الأخير بدعم رئيس الحكومة السابق يوسف الشاهد وقطع حبال الود مع الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، عن رئاسة المكتب السياسي لحركة النهضة الإسلامية، ما يثير تساؤلات كثيرة عن دلالات هذه الاستقالة وعما إذا كان سيغيبها انشقاق لما بات يُعرف إعلاميا بـ "مجموعة المئة" التي تعارض التمديد للغنوشي في رئاسة الحزب.

وبالرغم من أن مصادر رجحت أن يكون زيتون يستعد لإطلاق مبادرة لوضع حد لحالة الاحتقان السياسي الذي تعرفه بلاده غير أن توقيت الاستقالة يؤشر أكثر على تأزم الأوضاع داخل حركة النهضة بسبب تشبث الغنوشي بالاستمرار في قيادة الحزب، وهو ما يخالف النظام الداخلي للحركة.

وقال المطل السياسي التونسي خليفة بن سالم إن "استقالة لطفي زيتون تعد استقالة من الحجم الثقيل دون أدنى شك (..) لأن الرجل كانت تربطه علاقات قوية برئيس الحركة ويعتبر أحد صانعي سياسات النهضة ما بدأ عام 2011 (..) كما أنه عُرف بالكنز من المواقف ذات الجراءة، وهو يدعو إلى تطبيع علاقات حركة النهضة ببقية مكونات المشهد السياسي وخاصة في فترة حكم نداء تونس".

ميليشيات مصراة تُسخن الأجواء لإفساد اجتماعات الحوار الليبي

الجمعي قاسمي

واحد من أول اجتماع داخل ليبيا للجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5)، وسعى بادي في هذه التصريحات التي تأتي أيضا قبل أسبوع من ملتقى الحوار السياسي الليبي المباشر الذي تستضيفه تونس في الثامن من الشهر الجاري، إلى توتر الأجواء في سياق تحضير المشهد للمزيد من الضغوط على المشاركين في تلك الاجتماعات بهدف تخفيض سقف نتائجها، أو تاجيل ما يمكن تاجيله من استحقاقاتها بما يقلص من مساحات التفاوض الحالي.

وأعلن بادي رفضه للتفاهات المضرة بالسياسة التي جرت في بلدة بوزنيقة المغربية، والاتفاقية العسكرية والأمنية لوقف إطلاق النار التي أسفرت عنها



الميليشيات تضغط باستعادة أجواء الحرب

اجتماعات جنيف السويسرية، إلى جانب رفضه لأي نتائج قد يسفر عنها ملتقى الحوار السياسي المرتقب في تونس. وقال في فيديو وهو يلوح بسلاحه "هذا السلاح سيبقى حتى تصبح بلادنا دولة حرة ذات سيادة يحكمها إنسان حر... نرفض أن يعيدوا لنا عملاء وخونة يأتون بهم من الخارج، وإن يجتمعون في تونس... ستكون دماء الشهداء وبالا عليهم، وإن شاء الله يجتمعون في جهنم".

ويأتي هذا التلويح بتفجير الوضع العسكري لعرقلة مسارات التسوية السياسية في ليبيا، التي تبدو غير مُنفصلة عن الأجندة التركية والقطرية في ليبيا، حيث يقم رئيس حكومة الوفاق فايز السراج حاليا في إسطنبول، في الوقت الذي يزور فيه رئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري الدوحة، بينما كثف رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح تحركاته السياسية، حيث زار مالط ومصر.

وأعلنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أن اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ستعقد أول اجتماعاتها في غدامس خلال الفترة بين الثاني والرابع من شهر نوفمبر الجاري، وذلك للمرة الأولى داخل ليبيا.

وستحضر رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالنجاة، ستيفاني وليامز، اجتماعات غدامس التي ستخصص لبحث المسائل الإجرائية والترتيبات الضرورية في علاقة باتفاقية في تونس.

وقف إطلاق النار الموقعة في 23 أكتوبر الماضي في جنيف السويسرية، منها تشكيل اللجان الفرعية وآليات المراقبة لتنفيذ الاتفاقية. وقبل عشرة أيام، وقع وفد اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5) اتفاقية في جنيف بحضور ويليامز التي وصفت الاتفاقية بأنها "شاملة ودائمة"، وتدخل حيز التنفيذ بشكل فوري إلى حين تشكيل مجلس رئاسي وحكومة ليبية جديدة، بعد ملتقى تونس.



صلاح بادي
نرفض اجتماع غدامس، ولن نلتزم بنتائج ملتقى تونس

وتنص هذه الاتفاقية على انسحاب عسكري من محور سرت والجفرة، وعودة القوات العسكرية إلى معسكراتها، ومغادرة جميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب ليبيا في غضون 3 أشهر من توقيع الاتفاقية، إلى جانب ترتيب وضع الميليشيات والكتائب المسلحة وإعادة دمجها. ويتعلق الفرقاء الليبيين، وكذلك بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبقية الأطراف الإقليمية والدولية، أملا على هذه الاتفاقية ليس فقط لإسكات البنات، وإنما أيضا لتوفير مناخات إيجابية لإنجاح ملتقى الحوار السياسي المباشر في تونس.

قطر تعزز وضعها كخط مواز لنشاط القاهرة في ليبيا

حيث وقعت قطر الإثنين الماضي مذكرة تفاهم، لتعزيز التعاون في المجال الأمني مع حكومة الوفاق الليبية التي يرأسها فايز السراج المدعوم من أنقرة. ويرى خبراء أن الدوحة تقوم من خلال تحركاتها هذه بترتيبات لمرحلة ما بعد التدخل التركي في ليبيا لكي تحل هي محلها خاصة في تنامي الدور المصري في الأزمة الليبية بتقديم القاهرة مبادرات تطرح حلولاً ملموسة على الفرقاء الليبيين. وعرفت ليبيا، البلد الغني بالنفط، منذ سقوط العقيد الراحل معمر القذافي في فوضاها التي غذتها التدخلات الخارجية خاصة من قبل أنقرة التي زودت ميليشيات حكومة الوفاق الإسلامية بالسلاح والمرتزقة كذلك ما زاد من حدة التوترات وأبعد سيناريو التقارب بين الفرقاء في فترة ما.

وحتى عند التوصل لاتفاق وقف إطلاق نار دائم وشامل في البلاد في وقت سابق أظهرت تركيا عدم حماس له، بينما سارعت قطر إلى توقيع مذكرة التفاهم مع حكومة السراج ما أثار شكوكا حول رغبة أنقرة والدوحة في التوصل إلى حل في ليبيا.

الدوحة - تكشف الزيارة التي يؤديها رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا، خالد المشري، إلى قطر عن نوايا الدوحة لترسيخ موطن قدم لها وذلك من خلال ملء الفراغ الذي سترته حليفاتها تركيا في حال أقصيت من ليبيا نهائيا. ويرى مراقبون أن الدوحة تقوم بنشاط مواز للجهود التي تبذلها مصر في ليبيا لتثبيت وزنها الإقليمي والدولي، وذلك بعد أن تنامي دور القاهرة في مسار التسوية الليبية.

ووصل المشري الأحد إلى الدوحة في وقت تتكشف فيه الجهود الرامية للتوصل إلى تسوية شاملة في ليبيا، ما يثير تساؤلات عن دلالات زيارة رئيس مجلس أمناء قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني المشري في مكتبه بالدواين الأميري حيث بحث الطرفان "مستجدات الوضع في ليبيا". وحضر المقابلة رئيس مجلس الشورى القطري، أحمد بن عبدالله بن زيد آل محمود. وتثير تحركات الدوحة الأخيرة في علاقة بليبيا الكثير من التساؤلات